

Distr.: General
26 March 2021
Arabic
Original: English

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام

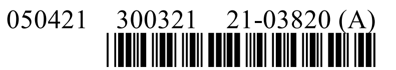
أولا - مقدمة

1 - مدَّد مجلس الأمن بموجب قراره 2531 (2020) ولاية بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى 30 حزيران/يونيه 2021، وطلب الأمين العام أن يقدم إليه تقريراً مرة كل ثلاثة أشهر عن تنفيذ القرار. ويتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية التي شهدتها مالي منذ صدور التقرير السابق (S/2020/1281) المؤرخ 28 كانون الأول/ديسمبر 2020. وبناء على الطلب الوارد في بيان رئيس المؤرخ 15 تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2020/10)، فإن التقرير يتضمن أيضا معلومات مستكملة عن الدعم الذي تقدمه البعثة لعملية الانتقال السياسي في البلد.

ثانيا - التطورات الرئيسية

2 - تميزت فترة التقرير بإتمام عملية إنشاء مؤسسات المرحلة الانتقالية في عقب انقلاب 18 آب/أغسطس 2020. وفي 10 شباط/فبراير، عُقدت جلسة استثنائية للمجلس الوطني الانتقالي، وهو برلمان المرحلة الانتقالية، بمبادرة من رئيس الوزراء مختار أوان. وفي 22 شباط/فبراير، اعتمد المجلس الوطني الانتقالي وثيقة خطة عمل الحكومة الانتقالية وخارطة الطريق التي قدمها رئيس الوزراء في 19 شباط/فبراير. واتُّخذت إضافة إلى ذلك تدابير لإعادة تركيز اهتمام الفاعلين السياسيين في مالي على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وفي 11 شباط/فبراير، اجتمعت الأطراف الموقعة والجهات الدولية الشريكة لها في كيدال، بشمال مالي، في إطار الدورة الرفيعة المستوى الخامسة للجنة متابعة الاتفاق، وهي أول دورة تعقد خارج باماكو، عاصمة البلد، منذ توقيع الاتفاق.





التطورات السياسية

عملية الانتقال السياسي

3 - بعد إنشاء مؤسسات المرحلة الانتقالية خلال الربع الأخير من عام 2020، اتخذت الحكومة الانتقالية خطوات لتحديد الأولويات والتصدي للتحديات الاجتماعية والسياسية الملحة.

4 - ففي 5 كانون الثاني/يناير، توصلت الحكومة الانتقالية إلى اتفاق مع الاتحاد الوطني للعمال في مالي، وهو نقابة عمالية كبرى، والمجلس الوطني لأرباب الأعمال، وهي رابطة يأتلف فيها قادة الأعمال التجارية، لإنهاء إضرابات استغرقت أسابيع، شملت إضرابات قام بها موظفو الحكومة، وكانت تدور حول الزيادات في المرتبات والاستحقاقات.

5 - وفي 18 كانون الثاني/يناير، وقّع رئيس المرحلة الانتقالية، باه نداو، مرسوماً يقضي بحل اللجنة الوطنية من أجل خلاص الشعب، وهي المجلس العسكري الذي قام بالانقلاب على الرئيس السابق إبراهيم بوبكر كيتا في 18 آب/أغسطس 2020.

6 - وفي 10 شباط/فبراير، بدأ رئيس الوزراء حوارا رسميا مع قادة الأحزاب السياسية لمناقشة برنامج الحكومة الانتقالية للإصلاحات السياسية والمؤسسية، مشيرا إلى أن للزعماء السياسيين دورا مركزيا في الإصلاحات. وقام بذلك في ظروف استمرت فيها مظاهر التوتر بين سلطات المرحلة الانتقالية وبين بعض الجهات السياسية الفاعلة التي أعربت عن قلقها مما وصفته انعدام الشفافية والشمول في العملية الانتقالية. وفي مؤتمر صحفي عقد في 4 شباط/فبراير، دعت حركة خامس حزيران - تجمع القوى الوطنية، وهي ائتلاف أحزاب المعارضة وهيئات المجتمع المدني التي قادت الاحتجاجات قبل الانقلاب، السكان إلى أن يظلوا في حال تعبئة. ودعا زعماء سياسيون آخرون إلى عملية انتقالية أكثر شمولا، منهم حسيني أميون غيندو من حزب التلاقي من أجل تنمية مالي، وموسى مارا من حزب يليما الوسطي المعارض، وعليو بوبكر ديالو من التحالف الديمقراطي من أجل السلام.

7 - واجتمع المجلس الوطني الانتقالي في 10 شباط/فبراير، بمبادرة من رئيس الوزراء. وفي 19 شباط/فبراير، قدم رئيس الوزراء خطة عمل حكومته الانتقالية إلى المجلس. وتتضمن الخطة ستة مجالات ذات أولوية هي الأمن، والإصلاحات المؤسسية والسياسية، والحوكمة الرشيدة، والتعليم، والاستقرار الاجتماعي، والانتخابات. وفي 22 شباط/فبراير، أيد أعضاء المجلس الخطة بأغلبية 100 صوت مقابل 4 أصوات وامتناع 3 أعضاء عن التصويت. وأحاط معظم الفاعلين السياسيين علماً بخطة العمل وأبدوا تحفظات فيما يتعلق بقدرة الحكومة الانتقالية على تنفيذها. وأعرب مختلف أعضاء الطيف السياسي عن عدد من الانشغالات من ضمنها قدرة الحكومة الانتقالية على إجراء انتخابات شفافة وقيادة عملية التنفيذ الكامل للاتفاق.

التحضير لإجراء الانتخابات

8 - واصلت السلطات المالية اتخاذ تدابير من أجل إجراء استفتاء دستوري وتنظيم انتخابات محلية وعامة. وفي خطاب موجه إلى الأمة بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر، أعلن رئيس المرحلة الانتقالية عن جدول زمني مؤقت للانتخابات يُتوخى فيه إجراء استفتاء دستوري في النصف الثاني من عام 2021، وتنظيم انتخابات على

صعيد المناطق والبلديات والدوائر في الربع الأخير من عام 2021، وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية في الربع الأول من عام 2022. ولم تصدر السلطات المالية بعدُ جدولا زمنيا نهائيا يؤكد تلك المواعيد.

9 - وفي 25 كانون الثاني/يناير، نظمت وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام في باماكو بشأن الإطار القانوني للانتخابات. وقام 200 من ممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والأطراف الموقعة على الاتفاق باستعراض الإطار القانوني والمؤسسي للانتخابات المقبلة، وصاغوا مجموعة من المقترحات. وشملت هذه المقترحات إصدار قانون انتخابي موحد يحل محل قانون الانتخابات الحالي، وإنشاء هيئة مستقلة واحدة مسؤولة عن الانتخابات لتحل محل الهيكل الانتخابي الحالي الذي يضم ثلاث مؤسسات، وإنشاء مجلس شيوخ.

10 - وفي 1 شباط/فبراير، أنهت الحكومة الانتقالية ولاية مكتب اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وهي هيئة مخصصة تتولى مسؤوليات الرصد في أثناء الانتخابات، وتقتضي القوانين الانتخابية المالية حلّها بعد ثلاثة أشهر من كل دورة انتخابية.

11 - وواصل الممثل الخاص للأمين العام بتنسيق مع ممثلي المجتمع الدولي الآخرين في مالي، الدعوة إلى عملية انتقالية سلمية وشاملة ودعم المبادرات الرامية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. وشجع السلطات والزعماء السياسيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على التركيز على النتائج والإصلاحات التي يمكن تحقيقها والتي ينبغي أن تحظى بالأولوية في أثناء الفترة الانتقالية.

ثالثا - تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

12 - يبدو أن التزام الأطراف المالية بمواصلة تنفيذ اتفاق السلام قد استعاد زخمه في أثناء فترة التقرير.

13 - ففي 11 شباط/فبراير، اجتمعت لجنة متابعة الاتفاق في كيدال للمرة الأولى منذ توقيع الاتفاق في عام 2015، حيث عقدت اجتماعها الخامس على المستوى الوزاري. وعقد الاجتماع في كيدال، بشمال مالي، وهي معقل تنسيقية الحركات الأزوادية، أحد الأطراف الموقعة على الاتفاق. وترأس هذه الدورة وزير خارجية الجزائر. ومثل الرائد العقيد إسماعيل واغي، وزير المصالحة الوطنية في مالي، الحكومة الانتقالية. وأطلع المشاركين على آخر المستجدات بشأن تنفيذ الاتفاق واعتماد الأطراف المالية في كانون الأول/ديسمبر 2020 خارطة طريق جديدة تحدد الخطوات التي يتعين اتخاذها في الأشهر المقبلة.

14 - ورحب المشاركون بالزخم الجديد بين الأطراف الموقعة وحثوها على الدفع قدما بعملية السلام في خلال الفترة الانتقالية. وكان تفعيل كتيبة الجيش المعاد تشكيلها التي جرى نشرها بالفعل في كيدال من ضمن المسائل التي أكدوا أهميتها. وأكدت الحركات الموقعة استعدادها لتحويل لجنة الأمن المختلطة الأزوادية في كيدال إلى وحدة من الشرطة الإقليمية مستقبلا بمجرد موافقة المجلس الوطني الانتقالي على مشروع القانون المتصل بها.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها وإصلاحها والشاملة للجميع

15 - استمرت في أثناء فترة التقرير الجهود الرامية إلى إتمام إدماج 687 1 مقاتلا إضافيا في قوات الدفاع والأمن المالية وبلوغ النقطة المرجعية المتمثلة في إدماج 000 3 مقاتل. وفي 2 و 3 شباط/فبراير،

قدمت البعثة الدعم إلى الحكومة الانتقالية في نقل 394 مقاتلا من غاو وتمبكتو إلى باماكو لأغراض التدريب. وهؤلاء المقاتلون هم جزء من مجموعة تتألف من 451 من المقاتلين السابقين المنتمين للحركات الموقعة الذين سُجّلوا في عام 2020 في إطار المرحلة الاستدراكية من العملية المعجَّلة لمجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونُقل المقاتلون لدى وصولهم إلى باماكو إلى معسكرات في منطقتي سيغو وكوليكورو للتدريب العسكري لمدة 45 يوما قبل إدماجهم ضمن قوات الدفاع والأمن المالية وإعادة نشرهم في تينك المنطقتين.

الإصلاحات الدستورية والمؤسسية

16 - كما أشير في الفقرة 8، لم تتأكد بعد المواعيد المعلنة للانتخابات المقبلة.

17 - واتخذت الحكومة الانتقالية إضافة إلى ذلك خطوات لتفعيل المناطق الإدارية لدوينتزا وباندياغارا وسان التي أنشئت في عام 2012 في وسط مالي. ونُصّب المحافظون الجدد في مناصبهم في 7 كانون الثاني/يناير بدوينتزا، و 11 كانون الثاني/يناير بباندياغارا، و 4 شباط/فبراير بسان. وعينت الحكومة الانتقالية سلطات بلدية مؤقتة في منطقتي ميناكا وتاوديني.

18 - وأُحرز بعض التقدم فيما يتعلق بتحويل 30 في المائة من إيرادات الدولة إلى السلطات المحلية. ففي 8 كانون الثاني/يناير، أصدرت وزارة الاقتصاد والمالية ميزانية عام 2021 التي تنص على تحويل مبلغ 457,671 بليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية إلى المستويات دون الوطنية. ويمثل المبلغ 26,04 في المائة من إجمالي إيرادات الميزانية.

منطقة تنمية الشمال

19 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدر وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية مرسوماً بتعيين رئيس ونائب رئيس المجلس الاستشاري الأقاليمي، وهو الهيئة الإدارية لمنطقة تنمية الشمال، وكذا أعضاء المجلس الأربعة والعشرين. بيد أن عملية جمع الأموال لدعم الهيئة ما زالت متأخرة. ولم يحرز تقدم يذكر في اختيار المشاريع التي سيمولها صندوق التنمية المستدامة.

مشاركة المرأة

20 - في الاجتماع الرفيع المستوى الخامس للجنة متابعة الاتفاق المعقود في 11 شباط/فبراير في كيدال، اتفق المشاركون على زيادة عدد الممثلات في صفوفه من تسعٍ إلى اثنتي عشرة ممثلة، وعلى إشراك النساء في لجانها الفرعية الأربع. وكررت النساء الأعضاء في اللجنة تأكيد الحاجة الملحة إلى معالجة قضية التعليم التي هي شرط مسبق لتحقيق سلام دائم. وجعل دورُ النساء في عملية السلام يزداد منذ مشاركتهن في الاجتماع الحادي والأربعين للجنة متابعة الاتفاق في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وتواصل البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرهما من الشركاء دعم حق النساء في المشاركة المتساوية وخاصة من خلال إعداد برنامج توجيهي للنساء الأعضاء في اللجنة.

21 - وفي أثناء فترة التقرير، أنشئت مراصد نسائية في غاو وكيدال وموبتي وميناكا وتمبكتو، انسجاما مع توصيات حلقة العمل الرفيعة المستوى التي عقدت في كانون الثاني/يناير 2020، بدعم من المنظمة

الإنســانية ”Aide de l'Église norvégienne“ ومجموعة البحث والدراســة والتدريب – النســاء والعمل (Groupe de recherche, d’étude, de formation femme action)، وهي منظمة غير حكومية.

رابعا – تحقيق الاستقرار وإعادة بسط سلطة الدولة في وسط مالي

22 – سُجِّل في أثناء فترة التقرير تصـاعد في أعمال العنف التي تقوم بها الجماعات الإرهابية في وسـط مالي، ولا سـيما في منطقة دوينتزا المنشـأة حديثا، التي كانت في السـابق دائرة واقعة ضـمن منطقة موبتي. واســتمرت الهجمات على قوات الدفاع وأصــيب 28 من حفظة الســلام التابعين للبعثة في هجوم كبير على قاعدة العمليات المؤقتة الموجودة في كيرينا بمنطقة دوينتزا. وتوفي أحد أفراد حفظ الســـلام في وقت لاحق متأثرا بجراحه التي أصــيب بها في أثناء الهجوم. وفي جميع أنحاء المنطقة الوســطى من مالي، واصــلت الجماعات المسلحة للدفاع عن النفس نشاطها، بينما أدت جهود الوساطة التي تدعمها البعثة إلى تحقيق قدر من الاستقرار في مختلف المناطق، ولا سيما في دائرتي بانكاس وكورو.

23 – وفي منطقة سيغو، كانت دائرة نيونو هي المنطقة التي شـهدت أعلى مسـتوى من الأعمال العدائية ومن تدهور ظروف الحماية بســبب اســتمرار الاشــتباكات بين المقاتلين المتطرفين والصــيادين التقليديين المنتمين إلى مجتمع دوغون المحلي (الدوزو) في بلديات دوغوفري وديابلي وســوكولو، واســتمرار الحصــار المضروب على قرية فارابوغو.

24 – واســتمرت في أثناء فترة التقرير الهجمات التي تشـنها جماعة دان نا أمباسـاغو للدفاع الذاتي في دوغون على قبائل دوغون التي لا تســـاند ”مجهودها الحربي“. وأُبلغ عن وقوع ما مجموعه 14 حادثا عنيفا بين قبائل دوغون منذ شـهر كانون الأول/ديسمبر 2020، وهو ما يقل عن عدد حوادث العنف المسـجلة في فترة التقرير السابق وعددها 50 حادثا.

25 – وفي دائرة كورو بمنطقة موبتي، واصــلت البعثة دعم مبادرات المصــالحة المضــطلع بها. وكانت البعثة في السـابق قد دعمت اتفاقات سـلام في جماعتي ديونغاني ومادوغو. وبناء على تلك الاتفاقات، قامت السـلطات المحلية بجهود أسـفرت عن إبرام ثلاثة اتفاقات سـلام بين قبيلتي فولاني ودوغون في دائرة كورو. ووقعت الاتفاقات في 12 و 22 و 24 كانون الثاني/يناير على التوالي. وركزت الاتفاقات على دعم عودة النازحين وأفضت إلى إعادة فتح المدارس وتوفير الخدمات الاجتماعية.

26 – وفي دائرة جينيه، بمنطقة موبتي، حيث ظلت الحالة الأمنية مســتقرة نســبيا، أكملت البعثة تدريب هيئات المجتمع المدني والوســطاء العرفيين على تعزيز دورهم في حل النزاعات المجتمعية. وتقوم البعثة بإعداد مشـاريع إضـافية لتعليم طرق الترحال الرعوي، تشـمل إقامة مناهل المياه ومناطق العلف. والغاية من وراء ذلك هي درء التنازع على الوصــول إلى الموارد الطبيعية، والحد من الجريمة وأعمال العنف، وتيســير عودة النازحين إلى بلدة كوواكورو.

27 – وواصـلت شـرطة البعثة أنشـطتها مع بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي بشـأن أمور من جملتها مشــروع بعثة الاتحاد الأوروبي الجديد لدعم قوات الدرك المالية في منطقة موبتي. وإضــافة إلى ما ذكر، فُرغ من إعداد عدة مشـاريع وتداريب لتعزيز قدرة وأمن قوات الأمن المالية في وسـط مالي. فعلى سـبيل المثال، أقيمت في موبتي تداريب في مجال مكافحة الإرهاب. ونظمت تداريب في مجال التشــييد والمعدات في مقار قوات الدرك في موغنان بمنطقة موبتي وهومبوري بمنطقة دوينتزا. وأقامت شـرطة البعثة شـراكة مع

لجنة إصلاح القطاع الأمني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتفعيل 14 لجنة استشارية أمنية في عشر مناطق إدارية، منها 11 منطقة واقعة في وسط مالي كخطوة باتجاه تحسين الاستقرار في ذلك الجزء من البلاد.

28 - وكثفت البعثة عملياتها العسكرية في وسط مالي لحماية المدنيين في المناطق التي تتكرر فيها أعمال العنف. وواصلت البعثة عملية "بافالو" وعملية "مونغوس" اللتين شُرع في تنفيذهما منذ أشهر للمساعدة في حماية السكان المحليين، ودعم العنصر المدني للبعثة، وتيسير وجود الدولة وتعزيز سلطتها، والحد من أعمال العنف، مع تهيئة الظروف اللازمة للاستقرار في المدى الطويل.

التقدم المحرز في تنفيذ التدابير ذات الأولوية

إعادة إرساء وجود الدولة وبسط سلطتها

29 - في 28 شباط/فبراير، كان 22 من بين 131 مديرا مدنيا (17 في المائة) قد التحقوا فعليا بمراكز عملهم في المناطق الشمالية، بما فيها غاو وكيدال وميناكا وتاوديني وتمبكتو. وشمل عددهم محافظين وولاة وولاة فرعيين. وإجمالا، كان 8 من بين 24 من الولاة (34 في المائة) و 10 من بين 102 من الولاة الفرعيين (10 في المائة) حاضرين في مراكز عملهم، وهذا يمثل انخفاضا عن فترة التقرير السابق. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى أمر الإضراب على صعيد البلد الذي دعت إليه نقابات المديرين المدنيين في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021. ولم تزل عدة مناصب شاغرة في منطقتي ميناكا وتاوديني، ومنها جميع مناصب الولاة الفرعيين في المنطقتين كلتيهما، منذ إنشاء هاتين المنطقتين في عام 2016. ولا تزال منطقة تاوديني تفتقر إلى مدير موجود بالفعل بسبب انتفاء البنية التحتية.

30 - وفي حين ظل وجود سلطات الدولة محدودا خارج مراكز المناطق والدوائر، فإن 4 فقط من بين 8 ولاة (50 في المائة) في منطقة موبتي السابقة (التي أصبحت تتقسم حاليا إلى ثلاث مناطق هي موبتي وباندياغارا ودوينتزا)، و 10 فقط من بين 55 واليا فرعيا(18 في المائة)، قد كانوا موجودين وجودا فعليا في مراكز عملهم، في 28 شباط/فبراير. وفي الوقت ذاته، كان 57 عمدة من بين 108 عُمد (53 في المائة) حاضرين في بلدياتهم.

31 - ودعما لنشر الإدارة الجديدة في المناطق الثلاث الجديدة في باندياغارا ودوينتزا وسان، وضعت البعثة برامج لبناء القدرات، حيث عقدت دورتين تدريبيتين شارك فيهما 240 مسؤولا في مناطق باندياغارا ودوينتزا وموبتي وسان وسيغو.

32 - وتعثرت الجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة لدعم عودة السلطات القضائية في وسط مالي بسبب تفاقم انعدام الأمن، ومن ذلك ما يصدر عن عناصر متطرفة من تهديدات ضد القضاة، وهذا ما جعل إرسال بعثات صحبة ما كان مقررا من عمليات الانتشار المؤقت للقضاة في باندياغارا ويووارو أمرا مستحيلا.

مكافحة الإفلات من العقاب

33 - اتخذت السلطات المالية في أثناء فترة التقرير بعض الخطوات المشجعة لمكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي وقعت في وسط مالي في عام 2020. وصدرت أوامر بالملاحقة القضائية بحق متهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ماسابوغو، بمنطقة سيغو، في شهر حزيران/يونيو 2020.

خامسا - التطورات الإقليمية

34 - ناقشت الدورة العادية الثامنة والخمسون لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي انعقدت في 23 كانون الثاني/يناير في شكل مؤتمر بالفيديو. وكانت الحالة في مالي من بين المواضيع التي نوقشت. وأحاطت الهيئة علما بتقرير المبعوث الخاص والوسيط التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعني بمالي، الرئيسِ السابق لنيجيريا غودلاك جوناثان، الذي زار البلد في 11 و 12 كانون الثاني/يناير. واعترف رؤساء الدول والحكومات بالتقدم المحرز في إنشاء مؤسسات المرحلة الانتقالية، وأكدوا ضرورة اتباع نهج يكون أكثر شمولا ويفتح الباب أمام المزيد من التشاور مع جميع أصحاب المصلحة. وعقد فريق المتابعة والدعم المعني بالمرحلة الانتقالية في مالي، الذي أنشأه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ويشارك في رئاسته الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اجتماعه الثاني في 8 آذار/مارس في لومي. ودعا المشاركون إلى التركيز على الحوار الشامل، وأعربوا عن دعمهم لتنفيذ خطة عمل الحكومة وحثوا جميع أصحاب المصلحة الوطنيين على المساهمة في إنجاح العملية الانتقالية.

35 - وواصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. فمنذ شهر كانون الثاني/يناير 2021، زودت البعثة القوة المشتركة بما قدره 300 704 لتر من الوقود و 920 10 لترا من مواد التشحيم.

سادسا - التطورات الأمنية الرئيسية

36 - تدهورت الحالة الأمنية في منطقة دوينتزا وسطَ مالي تدهورا ملحوظا في أثناء فترة التقرير لأسباب كان من جملتها نشاط الجماعات الإرهابية المسلحة. وازداد عدد الحوادث التي طرأت في شهر كانون الثاني/يناير ازديادا حادا. وشملت تلك الحوادث أعمال الإرهاب واللصوصية والإجرام والتطرف والنزاعات القبلية. ولم تزل منطقة شمال مالي منكوبة بالقلاقل الأمنية وأعمال الإرهاب. واستهدفت الهجمات أساسا السكان المدنيين والقوات المسلحة الوطنية والدولية. وكان من بواعث القلق بشكل خاص الهجوم الكبير الذي استهدف البعثة في 10 شباط/فبراير في كيرينا بمنطقة دوينتزا وكان عبارة عن هجوم انتحاري بواسطة جهاز متفجر يدوي الصنع محمول في مركبة وإطلاق نيران غير مباشرة. وجرح في الهجوم 28 فردا من حفظة السلام، توفي واحد منهم في وقت لاحق.

37 - وأُبلغ عن وقوع حوادث متعددة في وسط مالي، اتُّخذت من المجتمعات المحلية هدفا رئيسيا. ونشأت القلاقل الأمنية في وسط مالي عن النزاعات القبلية المستمرة وأنشطة العناصر المسلحة المتطرفة، وهما ظاهرتان متشابكتان في كثير من الأحيان. ولوحظ أيضا وقوع عدة حوادث في منطقة سيغو سرقت فيها المحاصيل أو دمرت، ربما سعيا من المتطرفين إلى الإخلال بالأمن الغذائي وإجبار السكان المحليين إما على الرحيل عن المنطقة وإما على الموافقة على مطالبهم. وقد تفاقم انعدام الأمن القائم بالفعل بسبب وفرة الصواريخ وقذائف الهاون في وسط مالي وزيادة استخدامها، وهي ظاهرة لم تكن كثيرة في تلك المنطقة حتى الآن.

38 - واستُهدفت البعثة والقوات الدولية بشكل خاص في شمال مالي، وتكبد كل منهما خسائر، ولا سيما في إقليم تيساليت في منطقة كيدال. ففي 15 كانون الثاني/يناير، توفي أحد أفراد حفظ السلام وأصيب آخر

بجروح عندما اصطدمت مركبة تابعة للبعثة بجهاز متفجر على بعد 12 كيلومترا شمال غرب معسكر البعثة. وفي 13 كانون الثاني/يناير، تعرض أحد أفراد الحراسة الأمنية لقوة البعثة لهجوم بواسطة جهاز متفجر يدوي الصنع ونيران أسلحة صغيرة على بعد 20 كيلومترا شمال بامبارا – ماوندي، في منطقة تمبكتو. ورد حفظة السلام على الهجوم بإطلاق النار وصدوا المهاجمين الذين فروا من المنطقة. وقتل أربعة من حفظة السلام في ذلك الهجوم وأصيب فيه خمسة آخرون. أما في منطقة غاو، فقد تضررت دائرة سيغو من انعدام الأمن والعنف تضررا أشد. ففي جميع أنحاء المنطقة، لم تزل الجماعتان الإرهابيتان جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى تتنافسان على الهيمنة، ولا سيما في منطقة غاو الجنوبية.

39 - واتخذت الحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق خطوات لتسوية خلاف محتدم وتوترات متزايدة بين مقاتليها في أجزاء من منطقة كيدال. ففي 4 و 5 كانون الثاني/يناير، اجتمع قادة تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة في النفيس، بمنطقة كيدال، وأصدروا إعلانا مشتركا بينوا فيه التزامهم باستعادة التماسك الاجتماعي في المنطقة، وضمان حماية الأشخاص والممتلكات، وتيسير حرية تنقل الأشخاص. وفي 10 كانون الثاني/يناير، أقامت الحركتان نقطة تفتيش مشتركة على الطريق الرئيسي الرابط بين النفيس وتيساليت.

ألف - الهجمات اللاتماثلية وغيرها من الهجمات

40 - شهدت فترة التقرير وقوع 92 هجوما لاتماثليا على القوات الوطنية والدولية والبعثة والجماعات المسلحة الموقعة، وسُجل 35 هجوما منها (38 في المائة من المجموع) في شمال مالي. وإجمالا، وقع 15 هجوما من تلك الهجمات في منطقة تمبكتو (16 في المائة من المجموع)، و 11 في منطقة غاو (12 في المائة) و 7 في منطقة كيدال وهجومين اثنين في منطقة ميناكا (2 في المائة). وسُجل أكبر عدد في وسط مالي فبلغت فيه الهجمات 57 (62 في المائة من المجموع)، من بينها 53 هجوما في منطقة موبتي (58 في المائة) و 4 في منطقة سيغو (4 في المائة)، ويشكّل ذلك زيادة في الهجمات التي وقعت في ذلك الجزء من البلد مقارنة بفترة التقرير السابق، التي سُجل خلالها 20 هجوما على قوات الأمن والجماعات الموقّعة.

41 - واستُهدفت البعثة في أثناء فترة التقرير بما عدده 39 هجوما أسفرت عن مقتل 7 أشخاص من بينهم 6 من أفراد حفظة السلام العسكريين، ومقاول واحد للأمم المتحدة، وإصابة 48 آخرين بجروح، وهو ما يزيد بما عدده 20 هجوما مقارنةً بالفترة السابقة التي قتل فيها فرد واحد من حفظة السلام وجرح 11 فردا آخرين. ولم تزل منطقة موبتي تسجل أكبر عدد من الهجمات (20)، تليها منطقة كيدال (7)، ثم منطقة تمبكتو (5) ومنطقة غاو (2).

42 - وفي 30 كانون الثاني/يناير، هاجم شخصان مسلحان مجهولان يمتطيان دراجة نارية في بلدة بير اثنين من المتعاقدين الأفراد التابعين للبعثة والعاملين في معسكر بير، الواقع على بعد 53 كيلومترا تقريبا شرق مدينة تمبكتو. وقد قُتل أحد المتعاقدين في الحال واحتُجز الآخر، لكن أطلق سراحه في وقت لاحق. وفي 10 شباط/فبراير، هاجم أشخاص مسلحون مسلحون يفترض كونهم متطرفين قاعدة العمليات المؤقتة التابعة للبعثة في منطقة كيرينا، على بعد 25 كيلومترا شرق بلدة دوينتزا في منطقة دوينتزا.

43 - واستُهدفت قوات الدفاع والأمن المالية في 47 هجوما، حيث قُتل 100 شخص من ضمنهم 26 من أفراد القوات المسلحة المالية، و 3 من أفراد الحرس الوطني، و 3 من أفراد الشرطة أو الدرك، و 66 عنصرا مسلحا متطرفا، و 2 من أفراد جماعات الدفاع الذاتي. وجرح ما لا يقل عن 102، من بينهم 77 من أفراد القوات المسلحة المالية، و 5 من أفراد الحرس الوطني، و 8 من أفراد الشرطة والدرك، و 12 مدنيا.

44 - ووقع الهجومان الأشد فتكا في 24 كانون الثاني/يناير. واستهدف الهجومان معسكرات القوات المسلحة المالية في بوليكيسي وموندورو الواقعتين على بعد 114 و 140 كيلومترا تقريبا شرق بلدة دوينتزا في جماعة موندورو بدائرة دوينتزا. وقتل فيهما 6 من عناصر القوات المسلحة المالية، أربعة منهم في بوليكيسي واثنان في موندورو. وإضافة إلى ذلك، جرح 6 من عناصر القوات المسلحة في موندورو و 12 عنصرا آخرين في بوليكيسي، من بينهم 7 أصيبوا إصابة خطيرة. وقامت البعثة بإجلاء الجرحى. وحسب بيان صادر عن القوات المسلحة، قتل خلال الهجمات ما لا يقل عن 30 من العناصر المسلحة المفترض كونها عناصر متطرفة. وفي تطور منفصل، أبلغت مصادر أمنية عن مقتل 15 عنصراً مسلحاً يفترض كونهم عناصر تنتمي إلى الجماعات المتطرفة المسلحة في بوليكيسي. وذُكر أن المهاجمين سرقوا شاحنتين صغيرتين ومدفعا رشاشا ثقيلا من عيار 12,7 ملم. وتُرك حوالي 40 دراجة نارية في الموقع. ووقع هجوم آخر في 3 شباط/فبراير. وكان الهجوم موجها ضد معسكر للقوات المسلحة المالية واقع بالقرب من بوني، على بعد 83 كيلومترا تقريبا شرق بلدة دوينتزا، في جماعة هيري بدائرة دوينتزا. وأسفر عن مقتل 10 من الجنود وجرح 7 آخرين؛ وقُتل 20 عنصرا من عناصر الجماعات المتطرفة المسلحة.

باء - تقديم الدعم إلى مؤسسات الدفاع والأمن المالية

45 - واصلت البعثة تقديم الدعم التقني واللوجستي والمالي إلى القوات المسلحة المالية في ظل الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها. وقدمت البعثة كذلك 000 4 لتر من الوقود لوحدات كتائب الجيش المعاد تشكيلها في القطاعات الشمالي والشرقي والغربي للاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية بفعالية.

46 - وواصلت قوة البعثة الإسهام في إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية بتوفير بعض التدريب الأساسي لوحدات نظامية تابعة للقوات المسلحة المالية ولكتيبة الجيش المعاد تشكيلها. ونُفذ جزء من تدريب هذه الكتيبة خارج المعسكرات. وتخرج أكثر من 300 فرد من الدورات التدريبية التي عقدت في جميع أنحاء البلد.

47 - وواصلت شرطة البعثة دعم قوات الأمن المالية من خلال التدريب على الخفارة المجتمعية، وإدارة مسرح الجريمة، والتحقيقات اللاحقة للانفجارات، والاستدلال الجنائي، ومنع العنف الجنسي والجنساني. ونتيجة للقيود التي فرضت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، نظمت شرطة الأمم المتحدة دورات تدريبية على الإنترنت لصالح قوات الأمن المالية في المناطق، شملت مواضيع من بينها استخدام المعلومات الاستخباراتية في مجال مكافحة الإرهاب. ويقدَّم المزيد من الدعم من خلال مشاريع البناء وغيرها من المبادرات الرامية إلى تعزيز وجود قوات الأمن المالية في المناطق بالمعدات وإنشاء مرافق منيعة.

جيم - الوقاية من خطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمتفجرات

48 - في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة أخطار المتفجرات، قدمت البعثة تدريباً لقوات الدفاع والأمن المالية على التخلص من الذخائر المتفجرة وعلى الوقاية من خطر المتفجرات لضباط الأركان. وكانت التدريب يهدف إلى تزويد المشاركين بالمهارات اللازمة لتخطيط العمليات وتنفيذها في وجه خطر الحرب اللاتماثلية.

سابعا - حماية المدنيين

49 - تميزت فترة التقرير بزيادة في عدد الهجمات الموجهة ضد المدنيين. ففي مقاطعة نيونو، بمنطقة سيغو، ظلت قرية فارابوغو تحت الحصار، ولم يزل المدنيون يعانون من نقص الأغذية على الرغم من المفاوضات التي جرت بغية إنشاء ممر إنساني.

50 - وفي 22 شباط/فبراير، أُبلغ عن وقوع ما مجموعه 238 حادثا في جميع أنحاء مالي، قُتل فيها 145 مدنيا وجُرح 155 واختُطف 80، ويشكل ذلك تراجعا نسبيا مقارنةً بأعمال العنف التي شهدتها فترة التقرير السابق، التي وقع فيها 232 حادثا أسفرت عن مقتل 182 مدنيا وجرح 157 واختطاف 163. ولم تزل منطقة موبتي الأشد تضررا، حيث وقع 73 حادثا قُتل فيها 83 مدنيا، وجُرح 68، واختطف 53.

51 - وفي منطقة غاو، لم تزل البعثة ترصد يوميا عمليات سطو متعددة على طول الطريق الرئيسي وابتزاز الأموال ونشاط الإرهابيين. ومنذ 20 كانون الأول/ديسمبر 2020، أدى نشر وحدات الشرطة المشكلة في بلدة أنسونغو، وما اتصل بذلك من تغيير في الوضع، إلى تيسير زيادة عدد الدوريات على امتداد أجزاء من محور الطريق الرئيسي مما أسهم في وقف بعض أنشطة اللصوصية التي كانت تقع هنالك. واستمر وصول النازحين إلى بلدتي أنسونغو وغاو بعد فرارهم في الغالب من المناطق المحيطة بجبوك ومناطق أخرى في دائرة أنسونغو، بسبب تهديدات الجماعات الإرهابية المسلحة.

52 - وفي منطقة ميناكا، سجل انخفاض في عدد الهجمات على المدنيين، على الرغم من التوترات المتزايدة التي لوحظت منذ مقتل أحد قادة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في المنطقة على يد القوات الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر. وإضافة إلى ذلك، أدت عدة تحركات للسكان في منطقة أنديرامبوكان ناجمة عن تزايد وجود الجماعات الإرهابية المسلحة أو الاشتباكات المستمرة بين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى أو عمليات القوات الدولية على الحدود مع النيجر، إلى زيادة عدد اللاجئين والنازحين الموجودين بالفعل في بلدة ميناكا. وازداد في منطقة تمبكتو نشاط جماعات إرهابية مسلحة مجهولة لا تنفك عن تخويف المدنيين والسلطات المحلية وتهديدهم.

53 - ولم يزل المدنيون يصابون بالمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. فقد قتل في أثناء فترة التقرير 10 مدنيين وجُرح 13 في مناطق كيدال وموبتي وتمبكتو.

ثامنا- حالة حقوق الإنسان

54 - لم تزل حالة حقوق الإنسان غير مستقرة بسبب النزاع الذي تشهده أجزاء من البلد وتخوضه أساسا الجماعات المسلحة القبلية والميليشيات والجماعات المتطرفة والقوات الحكومية. وبالمثل، وُثقت أيضا في

أجزاء من البلد انتهاكات جسيمة بحق الأطفال أثناء النزاع المسلح وعدد من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

55 - وفي هذا السياق، وثقت البعثة 409 حالات تشمل إما انتهاكات لحقوق الإنسان (89 حالة) وإما تجاوزات لتلك الحقوق (320 حالة)، وهو ما يقل بما عدده 74 حالة عن فترة التقرير السابق. وشملت الانتهاكات والتجاوزات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً (9 حالات)، وعمليات القتل الأخرى (65 حالة)، والجرح (125 حالة)، والتعذيب وسوء المعاملة (17 حالة)، والاختطاف (110 حالات)، والاعتقالات والاحتجازات غير القانونية، بما في ذلك حالات الاحتجاز المطول وانتهاكات ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة (83 حالة)، وعددا كبيرا من حالات التهديد بالقتل والتخويف، وتدمير الممتلكات والنهب، والتشريد القسري، والاعتداء على الأفراد العاملين في المجالين الإنساني والطبي.

56 - أما الجهات المتهمة فهي القوات الوطنية (31)، وعناصر أمن الدولة (7 حالات)، والسلطات القضائية (51 حالة)، والجماعات المسلحة الموقعة والممتثلة (36 حالة)، والجماعات المسلحة القبلية والميليشيات (88 حالة)، والجماعات المتطرفة العنيفة (176 حالة)، وأطراف مسلحة مجهولة (20 حالة). ووُثِّق معظم الانتهاكات والتجاوزات في المناطق الواقعة وسط البلاد ومنها مناطق باندياغارا (94 حالة)، ودوينتزا (51 حالة)، وموبتي (11 حالة)، وسيغو (54 حالة). ووثقت أيضا انتهاكات وتجاوزات في مناطق غاو (48 حالة)، وكايس (10 حالات)، وكيدال (27 حالة)، وميناكا (19 حالة)، وسيكاسو (حالة واحدة)، وتمبكتو (36 حالة)، وباماكو (58 حالة).

57 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وُجهت إلى سبعة من أبرز مؤيدي الحكومة التي أطيح بها في آب/أغسطس 2020 عدة تهم في باماكو منها التآمر ضد الحكومة الجديدة، والتآمر الإجرامي، والإساءة إلى رئيس الدولة. وكان جهاز أمن الدولة قد اعتقلهم واحتجزهم قبل أيام خارج أي إطار قانوني ودون علم السلطات القضائية. وفي 2 آذار/مارس 2021، قضت محكمة الاستئناف في باماكو بوقف الإجراءات ضد المدعى عليهم. غير أن المدعي العام أعلن أنه سينظر في استئناف ذلك القرار أمام المحكمة العليا.

58 - ولم تزل البعثة تتلقى تقارير عن بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان زعم أنها ارتكبت في أثناء بعض عمليات مكافحة الإرهاب، ولا سيما وسط البلاد. وتوجد البعثة بهذا الصدد في مرحلة الانتهاء من تحقيق متعلق بحقوق الإنسان في الغارة الجوية التي وقعت في باونتي بمنطقة دوينتزا في 3 كانون الثاني/يناير.

59 - وفي وسط مالي، ما فتئت الجماعات المسلحة القبلية والميليشيات، التي تدعمها في بعض الحالات جماعات متطرفة، تشكل خطرا كبيرا على تمتع السكان المحليين بحقوق الإنسان وتهديدا لحياتهم، على النحو المبين في الفقرة 37.

60 - وإذ ما زال التطرف العنيف مصدر قلق بالغ في أجزاء من شمال البلد ووسطه، فإن اتساع نطاقه في الجنوب عن طريق ن طريق الهجمات على المدنيين والقوات المكلفة بحمايتهم، هو تطور مقلق. ففي ليلة 19 إلى 20 كانون الثاني/يناير، هاجم مقاتلو جبهة تحرير ماسينا مركزا صحيا مجتمعيا في بورا، بمنطقة سيكاسو، فقتلوا مديره الرئيسي للاشتباه في تعاونه مع القوات الوطنية المنتشرة في المنطقة.

61 - واتخذت السلطات المالية خطوات مشجعة في مكافحة الإفلات من العقاب، انسجاما مع التزام رئيس المرحلة الانتقالية علنا بعدم التسامح في مسألة انتهاكات حقوق الإنسان. ووقع وزير الدفاع وشؤون قدماء المحاربين في أثناء فترة التقرير ما لا يقل عن 10 أوامر بالملاحقة القضائية، بموجب مدونة القضاء

العسكري في مالي. وتتعلق الأوامر بأشخاص اتهموا بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من جملتها الانتهاكات التي ارتكبت في ديورا في شباط/فبراير 2018، وبوليكيسي في أيار/مايو 2018، ونانتاكا في حزيران/يونيه 2018، وكلها تقع في منطقة موبتي، وماسابوغو بمنطقة سيغو في حزيران/يونيو 2020. وتوجد هذه القضايا قيد التحقيقات أمام المحاكم العسكرية في باماكو وموبتي.

62 - وسجلت الأمم المتحدة زيادة في عدد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في مالي. ففي أثناء فترة التقرير، جرى التحقيق من 236 انتهاكا ارتكبت ضد 183 طفلا، مقارنة بما عدده 225 انتهاكا ضد 156 طفلا خلال الفترة السابقة. وجرى التحقق من الانتهاكات وقعت في مناطق موبتي (59)، وغاو (57)، وكيدال (47)، وتمبكتو (28)، سيغو (21)، وميناكا (20)، وكوليكورو (2)، وباماكو (2). وبلغ مجموع من تعرضوا للانتهاكات من الأطفال 40 طفلاً (30 فتى و 10 فتيات)، قُتل منهم 20 وشوّه 20. وجرى التحقق أيضا من تجنيد واستخدام 122 طفلا (91 فتى و 31 فتاة) تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و 17 سنة. وقد فُصل 89 من هؤلاء الأطفال عن الجماعات المسلحة، في حين لا يزال 33 منهم ناشطين في صفوفهم، وتدعو الأمم المتحدة إلى إطلاق سراحهم. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أُغلق أكثر من 230 1 مدرسة بسبب انعدام الأمن، وتأثر بالإغلاق أكثر من 300 378 طفل، معظمهم في منطقة موبتي.

63 - ووثقت البعثة اثنتين من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 8 حالات مقارنة بالفترة السابقة. وشملت الحالتان اللتان ارتكبهما رجال مسلحون مجهولون إكراه فتاة على الزواج في تونقا، بمنطقة تمبكتو، في 12 كانون الثاني/يناير.

64 - وفي إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، أجرت البعثة 18 تقييما للمخاطر قبل تقديم المساعدة اللوجستية والعملياتية إلى القوات غير التابعة للأمم المتحدة، بما فيها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

65 - وسجلت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة حتى الآن 057 20 شهادة.

تاسعا - سيادة القانون

66 - واصلت البعثة جهودها الرامية إلى دعم عودة الكيانات القضائية التابعة للدولة وتحسين فعاليتها في وسط البلاد وشمالها. وفي 19 شباط/فبراير، أوفدت وزارة العدل، بدعم من البعثة، بعثة تفتيش إلى تمبكتو لتقييم ظروف عمل وقدرات المؤسسات القضائية وموظفيها، وقدمت توصيات.

67 - وواصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية والمادية لتعزيز أمن السجون فشمل ذلك إنشاء فريق للتدخل السريع في جميع السجون المالية ومنها السجون التي تؤوي المشتبهين أو المدانين بتهم لها صلة بالإرهاب. ودعمت البعثة علاوة على ذلك صياغة مرسوم لإنشاء دائرة للاستخبارات في السجون وكشف علامات التطرف فيها وذلك في إطار السياسة الوطنية لمنع التطرف العنيف والإرهاب ومكافحتهما. وواصلت البعثة الدعوة إلى خفض عدد نزلاء السجون كإجراء وقائي لحماية المحتجزين من مخاطر جائحة كوفيد-19. وحتى شهر شباط/فبراير 2021، لم يبلغ عن وقوع أي حالات إصابة أو وفاة في السجون المالية.

68 - وأكملت البعثة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة التقنية التي يقدمانها إلى الوحدة القضائية المتخصصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية بدعم إنجاز الأشغال الأمنية في مبانيها الجديدة في باماكو.

عاشرا - الحالة الإنسانية

69 - لم تزل الاحتياجات الإنسانية تتفاقم بسبب الجائحة واستمرار انعدام الأمن وازدياد حدته وسط البلاد وانتشاره باتجاه المناطق الجنوبية، وآثار تغير المناخ والفقر. فقد أضعفت هذه العوامل حماية المدنيين، وحدّت من فرص حصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وزادت من انتشار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتسببت في موجات نزوح عارمة في أوساط السكان.

70 - وارتفع عدد النازحين من 751 207 شخصا في كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى 957 332 في كانون الأول/ديسمبر 2020. ونجم 71 في المائة من حالات النزوح المذكورة عن نزاعات قبلية؛ ونشأ 28 في المائة منها عن نزاعات مسلحة غير دولية. وساهمت النزاعات والعمليات العسكرية و "جباية الضرائب" التي تفرضها الجماعات المسلحة مساهمة كبيرة في زيادة نزوح السكان في مناطق غاو وموبتي وسيغو وتمبكتو.

71 - وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، سجل 036 4 حادثا متعلقا بالحماية مقابل 882 1 حادثا في عام 2019، بما في ذلك انتهاكات الحق في الحياة والحرية والأمن والسلامة البدنية والنفسية والممتلكات.

72 - وفي المجموع، يحتاج 000 726 شخص على وجه الاستعجال إلى الرعاية الوقائية في شكل مساعدات غذائية أو تحويلات نقدية، ويحتاج أكثر من 1,1 مليون شخص إلى المساعدة الغذائية. وبسبب النزاعات والآثار الاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على جائحة كوفيد-19، أصبح 1,2 مليون شخص ممن تعرضوا لفقدان دخل أسرهم المعيشية أو تراجعه بشكل كبير بحاجة إلى دعم في سبل كسب العيش. وإضافة إلى ذلك، يواجه 4,4 ملايين شخص في جميع أنحاء البلد حالات طوارئ صحية ووبائية، منها تفشي الإصابة بالملاريا والحصبة وشلل الأطفال والتهاب السحايا.

73 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، ورغم إجراءات تقييد العمليات وإمكانية الوصول، قدم الشركاء الإنسانيون المساعدة لأكثر من مليوني شخص في قطاعات متنوعة في إطار خطة الاستجابة الإنسانية وأنشطة أخرى تبعا لنهج القبول المجتمعي.

حادي عشر - التنمية الاقتصادية

74 - أثرت الجائحة والقلاقل السياسية والأمنية التي شهدها عام 2020 في النشاط التجاري والاستثمار والعمالة والإيرادات العامة والتحويلات الأجنبية، وتسبب ذلك في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,5 في المائة، وقُدرت الخسارة من حيث الثروة بزهاء 1,832 بليون دولار. وزاد الفقر بنسبة 2,7 في المائة وبلغ عدد من انضافوا إلى صفوف الفقراء نحوّ من 000 800 شخص. ويقدر صندوق النقد الدولي أن يتعافى اقتصاد البلد تدريجيا حيث ستبلغ نسبة النمو 4 في المائة في عام 2021.

75 - ووافقت البعثة في أثناء فترة التقرير على 33 من المشاريع السريعة الأثر، اثنان منها بدعم من وكالات الأمم المتحدة أو صناديقها أو برامجها، لتقديم الخدمات الأساسية للفئات المستضعفة من السكان، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة، وإيجاد أنشطة مدرة للدخل في مناطق كيدال وغاو وميناكا وموبتي وتمبكتو، ويبلغ مجموعها نحو 1,54 مليون دولار.

76 - وجرت الموافقة على تنفيذ 7 مشاريع جديدة دعما للأنشطة المنوطة بالبعثة في إطار الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي بمبلغ إجمالي قدره 4,4 ملايين دولار. ومن جملة المشاريع التي شملها الدعم تنظيم حملة اتصالات على نطاق البلد لصالح البعثة، وتركيب مصابيح في الشوارع تعمل بالطاقة الشمسية وتوصيل محطات إذاعية محلية بالشبكة الكهربائية في بوريم، بمنطقة غاو، وتحسين الظروف المعيشية للسكان في منطقة تاوديني بتحسين إمكانية حصولهم على مياه الشرب. وساهم المانحون بمبلغ آخر قدره 7,77 ملايين دولار في الصندوق الاستئماني. وساهمت النرويج بمبلغ 4,5 ملايين دولار والدانمرك بمبلغ 3,27 ملايين دولار.

ثاني عشر - الاتصالات الخارجية

77 - وسعت البعثة من نطاق اتصالاتها الخارجية بإقامة شراكات جديدة مع 10 محطات إذاعية مجتمعية لزيادة قدرتها على البث وتوسيع نطاق حملاتها للتوعية المجتمعية لتشمل النواحي النائية، وركزت تلك الحملات على حماية المدنيين وتنفيذ الولاية وتسليط الضوء على دور السلطات المالية. واستُخدم برنامج تفاعلي متعدد الوسائط لتوعية المجتمعات المحلية، وإدارة التوقعات، وتبديد الشائعات. وشجعت البرامج الإذاعية للبعثة، التي نُفذت بلغتي دوغون وبُول، على المصالحة والحد من العنف المجتمعي في وسط مالي من منظور محلي.

ثالث عشر - قدرات البعثة

الأفراد العسكريون

78 - كان عدد الأفراد العسكريين الذين جرى نشرهم يبلغ 045 13 فردا في 12 آذار/مارس، ويمثل ذلك العدد 98,2 في المائة من القوام المأذون البالغ 289 13 فرداً، من بينهم 520 من ضباط الأركان، و 525 12 من أفراد الوحدات. وبلغت نسبة النساء ضمن الأفراد العسكريين 3,6 في المائة.

الشرطة

79 - كان عدد أفراد الشرطة الذين جرى نشرهم يبلغ 746 1 فردا في 13 آذار/مارس، ويمثل ذلك العدد 90 في المائة من القوام المأذون البالغ 920 1 فردا، من بينهم 285 من أفراد الشرطة و 449 1 من أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة. وبلغت نسبة النساء 26,1 في المائة من أفراد الشرطة و 13 في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشكلة.

الموظفون المدنيون

80 - كانت نسبة المنتشرين من جميع موظفي البعثة المدنيين تبلغ 92 في المائة في 13 آذار/مارس، بما في ذلك 93 في المائة من الموظفين الدوليين، و 87 في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و 91 في المائة من الموظفين الوطنيين. وبلغت نسبة النساء 29 في المائة من الوظائف الدولية، و 37 في المائة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، و 18 في المائة من الوظائف الوطنية.

تنفيذ خطة التكيف التي وضعتها البعثة

81 - واصلت البعثة تنفيذ خطتها التكيفية حيث عدلت جدولها الزمني وتكيفت مع القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 والانقلاب الواقع في شهر آب/أغسطس 2020. وأتمّت البعثة معظم التحركات وعمليات تجميع الوحدات التي بدأتها في وقت سابق من عام 2020، بما في ذلك نقل سرية مشاة مزودة بمركبات مدرعة ووحدة دفاع عن القواعد من تمبكتو إلى موبتي. أما أشغال البناء في موبتي فهي ماضية قدما حيث يتوقع أن يكون المعسكر الجديد جاهزا لنشر وحدات إضافية في وقت لاحق من عام 2021.

الجهود الرامية إلى تحقيق الأداء الأمثل

82 - قامت البعثة في أثناء فترة التقرير بتقييم خمس من وحدات الشرطة المشكلة، وفاء بالالتزامات التي ينص عليها إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وشملت معايير التقييم المسائل المتعلقة بفهم الولاية، والقيادة والسيطرة، وحماية المدنيين، والجاهزية العملياتية والقدرات، والإدارة، وتحقيق الاكتفاء، واللوجستيات، وامتثال مذكرة التفاهم، والتدريب والسلوك والانضباط، والصحة والرفاه. وتتناول التقييمات أيضاً بروتوكولات وتدابير الوقاية من مرض فيروس كوفيد-19.

83 - وحصل جميع الوحدات التي شملها التقييم على تقدير مرض وكلها برهنت على درجة عالية من الروح المهنية في بيئة معادية. وتلقت عدة وحدات ردود فعل إيجابية على ترتيباتها في مجال القيادة والسيطرة، وعلى ما اضطلعت به من أنشطة لحماية المدنيين. وحُدّدت أوجه قصور؛ وتلقت عدة وحدات توصيات بتعزيز دفاعات المعسكرات. وإضافة إلى ذلك، تلقى كل وحدة توصيات محددة وخطة لتحسين الأداء سيجري رصد تنفيذها. وجرى إيصاء إحدى الوحداتب زيادة التدريب المخصص للشرطة في مجال إدارة النظام العام.

سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

84 - واصلت البعثة جهودها الرامية إلى تعزيز أمن معسكراتها في جميع أنحاء مالي طبقا لالتزامات مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وواصلت البعثة الحفاظ على التدابير الأمنية السلبية في محيط معسكراتها. وعززت البعثة بوابات الدخول والخروج في جميع معسكرات المقار الإقليمية، وأجرى عنصر الشرطة تدريبين دفاعيين بنجاح أحدهما في غاو والثاني في ميناكا. وأصبح جميع المعسكرات في أنسونغو مجهزة حاليا بنظم مخاطبة الجمهور، وأدى إلى تحسن رد فعل الموظفين في حالات الطوارئ بشكل كبير وعزز أيضا سلامتهم.

85 - وفي شهر آذار/مارس، أحرزت البعثة تقدما في تركيب هياكل حماية علوية فوق أماكن الإقامة التابعة لها، وتشييد مخابئ وتحصين الجدران الجانبية للمكاتب وأماكن الإقامة. ويجري تنفيذ مشاريع تعزيز الأمن، بما في ذلك حواجز دخول المركبات، ومراكز المراقبة، والخنادق، والجدران الرملية، والسياجات.

86 - وواصلت البعثة توفير مرافق مكتملة التجهيزات للعزل الذاتي ومرافق العبور لمعالجة مرضى كوفيد-19، وتطبيق تدابير التباعد البدني، وتركيب حنفيات لغسل اليدين في جميع أنحاء البعثة. وأكملت البعثة إنشاء وتشغيل 3 مراكز للفحوص المتعلقة بكوفيد-19 في كل من باماكو وغاو وتمبكتو، ووفرت ما يتصل بها من تدريب. وظلت البعثة يقظة وقامت بتبسيط تدابير الوقاية والتخفيف من مخاطر كوفيد-19،

بما في ذلك تعزيز المراقبة واقتفاء أثر المخالطين والتعقب؛ وإجراءات الحجر الصحي والترتيبات الرامية إلى كفالة السلامة والصحة عند العودة إلى العمل وفي تناوب القوات.

87 - وبالنظر إلى تزايد الهجمات اللاتماثلية ضد حفظة السلام التابعين للبعثة وقوات الدفاع المالية والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واصلت البعثة تحسين إجراءاتها المتعلقة بالإجلاء الطبي. ففي الفترة ما بين 15 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 5 شباط/فبراير 2021، أجرت البعثة عمليات إجلاء لمصابين داخل القطاعات، و 59 عملية إجلاء طبي إلى باماكو وداكار، و 7 عمليات إجلاء إلى مرفق المعالجة التابع للأمم المتحدة في أكرا، لمرضى بكوفيد-19 كانوا في حالة خطيرة.

88 - ومنذ إنشاء البعثة في عام 2013، توفي ما مجموعه 140 من أفرادها نتيجة لأعمال كيدية، من بينهم 6 أثناء فترة التقرير. ولم يصدر حتى الآن حكم بالإدانة في مقتل حفظة السلام التابعين للبعثة. وفي 3 آذار/مارس، كان أربعة أشخاص محتجزين بسبب هجمات على البعثة. ويجري ما مجموعه 42 من إجراءات التحقيق، وقدمت البعثة الدعم إلى السلطات المالية في جهودها الرامية إلى التحقيق والملاحقة القضائية في 13 قضية.

مسائل السلوك والانضباط

89 - سُجل ادعاء واحد بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في أثناء فترة التقرير. وواصلت البعثة تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى منع سوء السلوك، ولا سيما الاستغلال والانتهاك الجنسيان، بتنظيم دورات تدريبية تمهيدية وتذكيرية على الإنترنت لجميع فئات الموظفين، وإجراء تقييمات للمخاطر للتوصية باتخاذ تدابير وقائية في مناطق عملياتها. وواصلت البعثة أيضا أنشطة التوعية، بما في ذلك إذكاء وعي السكان وتقديم المساعدة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

المسائل البيئية

90 - واصلت البعثة جهودها الرامية إلى تقليص أثر مياه الصرف الصحي التي تقوم بمعالجتها. وفي هذا الصدد، تقوم البعثة ببناء مرافق لإدارة الحمأة في باماكو وغاو وتمبكتو، فضلا عن تحسين مرافق الحكومة لمعالجة مياه الصرف الصحي في باماكو وتمبكتو.

رابع عشر - ملاحظات

91 - كان عقد اجتماع للجنة متابعة الاتفاق في كيدال في 11 شباط/فبراير إنجازا مهما. فللمرة الأولى منذ توقيع الاتفاق في عام 2015، اجتمع ممثلو الأطراف الموقعة بحضور الوسطاء الدوليين. وكانت تلك أيضا هي المرة الأولى منذ تسع سنوات التي رفرف فيها علم مالي الوطني فوق محافظة كيدال، بفضل التزام الحكومة الانتقالية والجماعات المسلحة الموقعة. وأثني على النهج البناء والاستعداد الذي أبدياه في أثناء الاجتماع والفترة التي سبقته للتوصل إلى حل توفيقي. وأحثهما أن تعملا، بدعم مستمر من الشركاء الدوليين، على الاستفادة من الزخم الذي خلقه هذا الاجتماع للمضي قدما في معالجة المسائل الخلافية المعلقة في تنفيذ الاتفاق عن طريق تحديد حلول مستدامة. وأود أن أسلط الضوء على الحاجة إلى التعجيل بعملية إعادة الانتشار والاستخدام الفعال لوحدات الجيش المعاد تشكيلها في الشمال وإنشاء الشرطة الإقليمية. ويتعين

موازاة مع ذلك إحراز تقدم ملموس في مجالات التنمية ونشـــر مرافق الخدمات الاجتماعية والإدارية في المناطق الشمالية.

92 - وألاحظ استمرار الدعوات إلى إعادة فتح باب النظر في الاتفاق، بما في ذلك في سياق خطة عمل الحكومة الانتقالية. وإنني أشجع الأطراف الموقعة بقوة على تناول هذه المسألة الحساسة في الإطار المتفق عليه وبروح من الثقة والمسؤولية المتبادلة. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تستمر جميع الجهود الرامية إلى متابعة تنفيذ الاتفاق وأن تُصـان المكاسـب التي تحققت على مدى السـنوات الماضـية، مع إمكانية استعراض بعض أحكام الاتفاق وفقا للإجراءات المحددة في المادة 65. وأهيب بالأطراف الموقعة إلى تسوية أي خلافات عن طريق الحوار، مع تحديد تدابير بناء الثقة والاتفاق عليها، بما يسـاعد على كفالة المضـي قدما في عملية السلام. ويبقى استمرار انخراط الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية أمرا أساسيا لضمان وفاء الأطراف الموقعة بالتزاماتها.

93 - وأحيط علما بالجهود التي تبذلها السـلطات لإنشـاء الهيئات الانتقالية ولبدء هذه الهيئات أداء وظائفها، ولا سـيما المجلس الوطني الانتقالي وهياكل إدارة الانتخابات. وهذا أمر يبعث على التفاؤل. ومع ذلك، فإن الحالة لا تزال هشة، ومن غاية الأهمية بعد مرور سبعة أشهر تقريبا على بدء المرحلة الانتقالية أن تُنَفَّذ خطة الإصلاحات دون مزيد من التأخير. ويتعين اتباع نهج عملي وتوافقي لإفساح المجال أمام تنفيذ أهم الإصلاحات الدستورية والمؤسسية والانتخابية من أجل الإسراع بالتقدم نحو إنجاز المرحلة الانتقالية في غضون الجدول الزمني الطموح الذي وضـع لها ألا وهو 18 شـهرا. وسيكون إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الإصلاحات أمرا حيويا لضمان أن تكون الانتخابات المقبلة ذات مصداقية وأن توفر فترةُ ما بعد الانتخابات أرضيةً صلبة لتعزيز الممارسات الديمقراطية وسيادة القانون وبناء صرح الدولة. ولبلوغ هذه الغاية، أحث السلطات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين على أن يضعوا جانبا الدوافع الحزبية وأن يعملوا بطريقة شفافة وشـاملة من أجل تطبيق الإصـلاحات التي تأخر تنفيذها وتهييء بيئة مواتية لإجراء انتخابات سـلمية وذات مصداقية. ويتعين استمرار الدعم المقدم من الشركاء الدوليين في هذا الصدد.

94 - ومن المهم بنفس القدر أن يستمر الحوار بين السلطات ونقابات العمال من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الاجتماعية - الاقتصـادية الحاسمة. وألاحظ التقدم النسبي المحرز في معالجة مظاهر التوتر الاجتماعي وأهيب بأصحاب المصلحة المعنيين إلى توطيد المكاسب المتحققة. وأود أن أشدد على أهمية تضـافر جهود السـلطات الوطنية والأحزاب السـياسـية والمجتمع المدني، ولا سـيما المنظمات النسائية والشبابية.

95 - ويسـاورني القلق الشديد من تدهور الحالة الأمنية في شمال البلاد ووسطها. فعلى الرغم من أن فعالية حملة عسكرية ضد بعض الجماعات الإرهابية المسلحة في المناطق الشمالية، فإن الخطر الإرهابي الذي يتهدد الأمن والاستقرار في مالي ومنطقة السـاحل لا يزال كبيرا. وأثني على القوات الوطنية والإقليمية والدولية لما تبذله من جهود عسـكرية متزايدة ضـد الجماعات الإرهابية المسـلحة وأهيب بجميع أصـحاب المصلحة المعنيين إلى ضمان التنفيذ السريع لتوصيات القمتين اللتين عقدتا في بو، فرنسا، في عام 2020 وفي نجامينا في عام 2021 بهدف اتخاذ تدابير شاملة للتصدي لمسألة التطرف العنيف في منطقة الساحل. أما في وسط البلاد، فإن تصاعد الهجمات اللاتماثلية التي تشنها الجماعات الإرهابية المسلحة ضد البعثة والسكان المدنيين هو مصدر قلق بالغ. ففي خلال الأشهر الماضية، تعرضت قوات البعثة لهجمات متكررة وتكبدت خسائر كبيرة، بينما يواجه العديد من المراكز السكانية تهديدات دائمة من الجماعات المسلحة. وأدت

الهجمات اللاتماثلية ضد البعثة إلى مقتل ستة من حفظة السلام ومقاول واحد في الأشهر الأولى من عام 2021. ويجب أن يقدم مرتكبو هذه الهجمات الشنيعة إلى العدالة. أما فيما يتعلق بالعنف القبلي، فإنني وإن كنت أرحب باتفاقات السلام المحلية المبرمة من أجل التخفيف من حدة مظاهر التوتر، ما زلت قلقا من استمرار أنشطة زعزعة الاستقرار التي تقوم بها الميليشيات العاملة على أساس الانتماء العرقي. وأهيب بالحكومة الانتقالية إلى وضع نهج شامل لمعالجة الوضع في وسط البلاد يشمل حلولا مستدامة لضمان أن تضع الميليشيات والجماعات المسلحة سلاحها وتنضم إلى عملية الحوار. وأحث السلطات إضافة إلى ما سبق على أن تحدد بوضوح مسؤوليات الهياكل الحكومية المسؤولة عن معالجة الأزمة في وسط البلاد، وأن تبرز الريادة بتنفيذ استراتيجية تقودها الحكومة، وأن تكثف الجهود الرامية إلى إعادة نشر مرافق الخدمات الإدارية والأمنية والاجتماعية الحكومية في المنطقة الوسطى.

96 - ولا تزال حالة حقوق الإنسان والحالات الإنسانية بالغة الخطورة، حيث ترتكب انتهاكات جسيمة للحقوق والحريات الأساسية وتستمر محنة الشرائح المستضعفة من السكان. وأحث الحكومة الانتقالية وجميع القوات الدولية العاملة في مالي على مواصلة بذل الجهود من أجل التمسك بمبادئ وقواعد قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين. وأود أن أثني على الخطوات المشجعة المتخذة في سبيل مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة، بما في ذلك الجهود المعزَّزة التي تبذلها مؤسسات سيادة القانون. وأكرر التأكيد على أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام ولا استقرار مستدامان دون إحراز تقدم حقيقي في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. فتقديم المتهمين بارتكاب الجرائم إلى العدالة يعزز سيادة القانون والمصالحة، ويقوي ثقة السكان في مؤسسات الدولة. وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة وملاحقة مرتكبيها قضائيا وتعزيز حقوق الإنسان. وعلى الصعيد الإنساني، أهيب بالمانحين إلى مواصلة توفير الموارد المالية المطلوبة بإلحاح لتقديم المساعدة إلى الفئات المستضعفة.

97 - وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، محمد صالح النظيف، على مساهماته الحيوية في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في مالي في خلال السنوات الخمس الماضية. إن بعثة الأمم المتحدة في مالي هي واحدة من أكثر عمليات السلام تعقيدا وصعوبة. وأشيد خاصة بالقيادة المتميزة والفطنة الدبلوماسية اللتين يتحلى بهما ودورهما الحاسم فيما أحرز من تقدم في تنفيذ الاتفاق. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني الصادق لجميع أفراد الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين على تفانيهم في تأدية مهامهم. وأعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على صلابة التزامها بحفظ السلام في مالي في ظروف يواجه فيها أفراد الأمم المتحدة ومنشآتها أخطارا جسيمة تهدد أمنهم وسلامتهم. وأتوجه بالشكر كذلك إلى المانحين والشركاء والفاعلين الإنسانيين ومنظمات المجتمع المدني على دعمهم القيّم للأزمة المتعددة الأوجه التي تواجهها مالي. وأود أن أعرب عن تقديري العميق للمنظمات الإقليمية والدولية لما تقدمه من دعم لعملية الانتقال السياسي الجارية وأشجعها على مواصلة انخراطها الكامل بوصفها جهات شريكة رئيسية ومعالم مهمة في النهج الانتقالي.

المرفق الأول

قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاســـتقرار في مالي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة حتى 12 آذار/مارس 2021

	الأفراد العسكريون			*الشرطة*								
	الخبراء الموفــدون في بعثــات وضباط الأركان ووحداتهم			*أفراد الشرطة*			*وحدات الشرطة المشكلة*			*مجموع أفراد الشرطة*		
	الرجال	*النساء*	*المجموع*	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*
أرمينيا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أستراليا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
النمسا	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بنغلاديش	1 291	28	1 321	1	–	1	217	63	280	218	63	281
بلجيكا	51	3	54	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بنن	240	22	262	19	–	19	132	8	140	151	8	159
بوتان	5	–	5	–	–	–	–	–	–	–	–	–
البوسنة والهرسك	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بوركينا فاسو	1065	27	1092	14	14	28	129	11	140	143	25	168
بوروندي	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
كمبوديا	268	23	291	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الكاميرون	1	1	2	13	1	14	–	–	–	13	1	14
كندا	4	1	5	9	2	11	–	–	–	9	2	11
تشاد	1 430	43	1 473	3	2	5	–	–	–	3	2	5
الصين	403	13	416	–	–	–	–	–	–	–	–	–
كوت ديفوار	776	31	807	11	10	21	–	–	–	11	10	21
تشيكيا	3	1	4	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الدانمرك	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مصر	1 077	2	1 079	2	–	2	146	14	160	148	14	162
السلفادور	164	11	175	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إستونيا	1	1	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إثيوبيا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
فنلندا	3	1	4	5	1	6	–	–	–	5	1	6
فرنسا	23	–	23	12	3	15	–	–	–	12	3	15
غامبيا	4	–	4	4	2	6	–	–	–	4	2	6
ألمانيا	399	30	429	3	2	5	–	–	–	3	2	5
غانا	136	20	156	2	–	2	–	–	–	2	–	2
غواتيمالا	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
غينيا	624	42	666	7	2	9	–	–	–	7	2	9
إندونيسيا	9	–	9	1	1	2	–	–	–	1	1	2

	الأفراد العسكريون						*الشرطة*					
	الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			*أفراد الشرطة*			*وحدات الشرطة المشكلة*			*مجموع أفراد الشرطة*		
	الرجال	*النساء*	*المجموع*	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*	*الرجال*	*النساء*	*المجموع*
إيران (جمهورية – الإسلامية)	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أيرلندا	14	–	14	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إيطاليا	1	–	1	4	–	4	–	–	–	4	–	4
الأردن	327	1	328	12	–	12	–	–	–	12	–	12
كينيا	7	3	10	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لاتفيا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ليبريا	161	2	163	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ليتوانيا	43	1	44	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مدغشقر	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
موريتانيا	9	–	9	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المكسيك	4	–	4	–	–	–	–	–	–	–	–	–
نيبال	133	25	158	–	1	1	–	–	–	–	1	1
هولندا	5	–	5	4	1	5	–	–	–	4	1	5
النيجر	875	–	875	30	10	40	–	–	–	30	10	40
نيجيريا	70	6	76	2	4	6	104	36	140	106	40	146
النرويج	140	–	140	4	1	5	–	–	–	4	1	5
باكستان	153	–	153	–	–	–	–	–	–	–	–	–
البرتغال	3	–	3	2	–	2	–	–	–	2	–	2
رومانيا	4	1	5	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السنغال	982	25	1007	12	9	21	281	34	315	293	43	336
سيراليون	16	3	19	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إسبانيا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
سري لانكا	243	–	243	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السويد	165	23	188	3	1	4	–	–	–	3	1	4
سويسرا	5	1	6	5	2	7	–	–	–	5	2	7
توغو	879	52	931	21	4	25	244	36	280	265	40	305
تونس	81	6	87	7	2	9	–	–	–	7	2	9
تركيا	–	–	–	3	1	4	–	–	–	3	1	4
أوكرانيا	10	1	11	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	238	19	257	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الولايات المتحدة الأمريكية	7	1	8	–	–	–	–	–	–	–	–	–
زامبيا	2	1	3	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجاميع	**12 574**	**471**	**13 045**	**215**	**76**	**291**	**1253**	**202**	**1455**	**1468**	**278**	**1746**

المرفق الثاني

خريطة

